

الفصل الاول طبيعة الإدارة المالية

الإدارة المالية: هي إحدى الوظائف الرئيسية لمنشآت الأعمال وهذه الوظائف هي (إدارة الموارد البشرية، الإدارة المالية، إدارة العمليات، إدارة التسويق)

اذن تعريف الإدارة المالية: هي عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط الحصول والاستخدام للأموال بطريقة تمكن من تحقيق الأهداف المطلوبة للمنشأة. وتشمل الإدارة المالية (التقويم للموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية)، وهي جزء من حقل معرفي واسع هو التمويل الذي يتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها لكل من الأفراد والمنشآت والحكومات.

علاقة الإدارة المالية بمجالات المعرفة الأخرى:

أ- **الإدارة المالية والاقتصاد:** معظم المبادئ الرئيسية للإدارة المالية والكثير من مصطلحاتها مأخوذة من علم الاقتصاد منها التكاليف، الاستثمارات وسلوك الأسواق ومعدلات الفائدة والتي هي تكلفة اقتراض الأموال لفترة محددة. وتهتم الإدارة المالية بتحديد أنواع التكاليف خاصة تكلفة رأس المال والأسواق والتغيرات فيها كالأسواق المالية وأسواق النقد وأسعار الصرف الأجنبية

س: كيف يكون المدير المالي ناجحاً؟ ج/ يجب ان يكون ملماً بمبادئ الاقتصاد من حيث قوانين العرض وتوازن الأسعار وتكلفة الفرصة البديلة والمنافسة وغيرها.

ب- **الإدارة المالية والمحاسبة:** تهتم المحاسبة بأعداد الكشوفات المالية للميزانية العمومية وكشف الدخل وتعتمد الإدارة المالية هذه الكشوفات لاستخراج النسب المالية والمؤشرات المالية الأخرى لاستخدامها كمؤشرات للإداء وأدوات للرقابة المالية

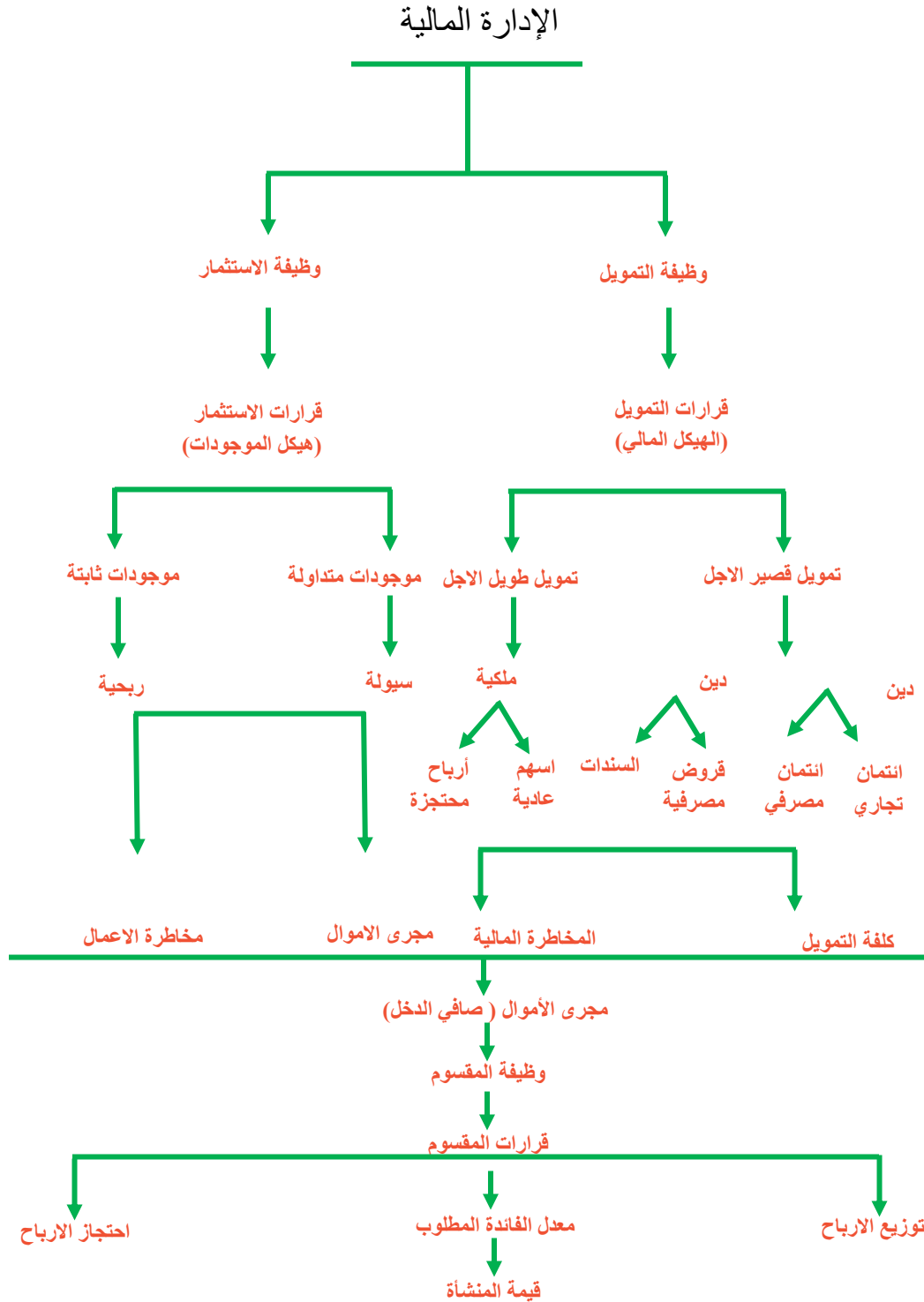
س: علل من الضروري ان يكون المدير المالي على معرفة بالمفاهيم والمقاييس المحاسبية؟
الجواب/ حتى يتمكن من اتخاذ القرارات المالية السليمة.

ج- **الإدارة المالية وإدارة العمليات والتسويق:** تختص إدارة العمليات (إدارة الإنتاج) بتصنيع المنتجات أو تقديم الخدمات ويتطلب أدائها لوظائفها الالمام بالإحصاء والأساليب الكمية والسلوكية وتؤمن الإدارة المالية التمويل اللازم لتنفيذ عمليات الإنتاج وتقوم إدارة العمليات بتصنيع المنتجات التي يتولى التسويق بدوره توزيعها وبيعها للمستخدم النهائي.

د- **الإدارة المالية والأساليب الكمية:** أدى تطور الإدارة المالية للاستخدام الواسع للرياضيات والإحصاء والاقتصاد القياسي وبحوث العمليات في موضوعات الإدارة المالية حيث ان هناك استخدام كبير للأساليب الكمية في حلول المشاكل المالية وحساب العوائد والمخاطر في مجال المشروعات الاستثمارية وقرارات الاستثمار وحسابات القيمة الزمنية للنقود في المستقبل.

مجال الإدارة المالية:

أ- وظائف الإدارة المالية تتمثل في التمويل ، الاستثمار ، مقسوم الأرباح كما هو مبين في الشكل
 اطار شامل لوظائف الإدارة المالية



١ - التمويل

يعرف قرار التمويل بأنه : الحصول على الأموال بالشكل الأمثل ويتكون من تمويل قصير الاجل وطويل الاجل وتمويل بالملكية وتمويل بالدين يجعل كلفة التمويل في حدها الأدنى بما يعظم ثروة المساهمين أي تعظيم قيمة المنشأة : وهو الهدف الأساسي لكل قرار من قرارات الإدارة المالية. وهذا يتطلب المعرفة بالأسواق المالية ويتوجب على المدراء الماليين عند اتخاذ قرارات التمويل ان يأخذوا بعين الاعتبار ان هناك عدد كبير من المصادر البديلة التي تمكنهم الحصول منها على الأموال .

وان هناك مصادر عديدة للتمويل وينطوي على كلا منهم على العائد والمخاطرة، فالعائد هو ما يزيد عن كلفة التمويل . والمخاطرة هي المخاطرة المالية. ويتعلق قرار التمويل بالهيكل المالي للشركة ويعني تحديد نسبة التمويل القصير الاجل و الطويل الاجل وتحديد المزيج المناسب للتمويل من تمويل بالدين والتمويل بالملكية ويعني التمويل بالملكية احتجاز أرباح الشركة وإعادة استثمارها وهو تمويل داخلي وإصدار الأسهم العادية وهو تمويل خارجي والتمويل بالملكية هو تمويل طويل الاجل بينما التمويل بالدين الخارجي بأكمله وجزء منه قصير الاجل والمتمثل بالائتمان التجاري والقروض المصرفية قصيرة الاجل والجزء الاخر تمويل طويل الاجل يشمل القروض المصرفية طويلة الاجل والسندات.

أن الاختيار بين تمويل ممتلك ومقترض يحددان المخاطرة المالية للشركة التي تعرف بانها درجة التقلب في الأرباح الناجمة عن عدم إمكانية الشركة تسديد التزاماتها المالية وهي مخاطرة مصاحبة لقرارات التمويل وكلفة التمويل.

إذا كانت الشركة تحصل على معظم تمويلها من القروض المصرفية قصيرة الاجل وتسهيلات الموردين فان ذلك يؤدي الى عائد عالي نسبيا لكن السيولة ستكون متدنية والسبب ان كلفة التمويل القصير الاجل تكون اقل من كلفة التمويل طويل الاجل، ان استعمال المزيج الأمثل للتمويل بالدين والملكية يخفض كلفة تمويل الشركة الى الحد الأدنى ويعظم قيمتها وتخفيض كلفة التمويل يتيح للشركة عدد اكبر من فرص الاستثمار الربحية. وإذا افترض في استخدام الدين سيؤدي الى رفع كلفة تمويلها وزيادة مخاطرتها المالية ونستنتج من ذلك ان قرارات تمويل الشركة المتعلقة باختيار نسبة التمويل قصير الاجل الى التمويل طويل الاجل واختيار مزيج التمويل بالدين والملكية واختيار معدل توزيع الأرباح على المساهمين تحدد كلفة تمويل الشركة ومخاطرتها المالية.

٢- **الاستثمار:** هو تخصيص او توزيع أموال الشركة في هيكل استثماراتها واختيار هيكل استثمارات الشركة كيفية توزيع هذه الاستثمارات بين القصيرة الاجل (الموجودات المتداولة) والطويلة الاجل (الموجودات الثابتة)، وهو ما يمكن قياسه بنسبة الموجودات المتداولة / الموجودات الثابتة، وهو ذات أهمية كبيرة لتأثيره على السيولة، التي هي القدرة على تحويل الموجود الى نقد بسرعة وبدون خسارة اذا كانت الموجودات المتداولة كبيرة فهذا يعني ان سيولة الشركة عالية الا ان ربحيتها محدودة وبالعكس عندما تكون الموجودات الثابتة تشكل نسبة عالية تزداد ربحية الشركة ولكن سيولتها تكون متدنية.

ان قرار الاستثمار بين الموجودات المتداولة والثابتة يحدد العائد المتوقع على اجمالي محفظة الاستثمار والمخاطرة المصاحب لذلك العائد ويقصد بالمخاطرة درجة التقلب في الأرباح الناجمة عن تغير الأوضاع الاقتصادية واحوال سوق الصناعة وتسمى مخاطرة الاعمال وهي (المخاطر المصاحبة لقرارات الاستثمار).

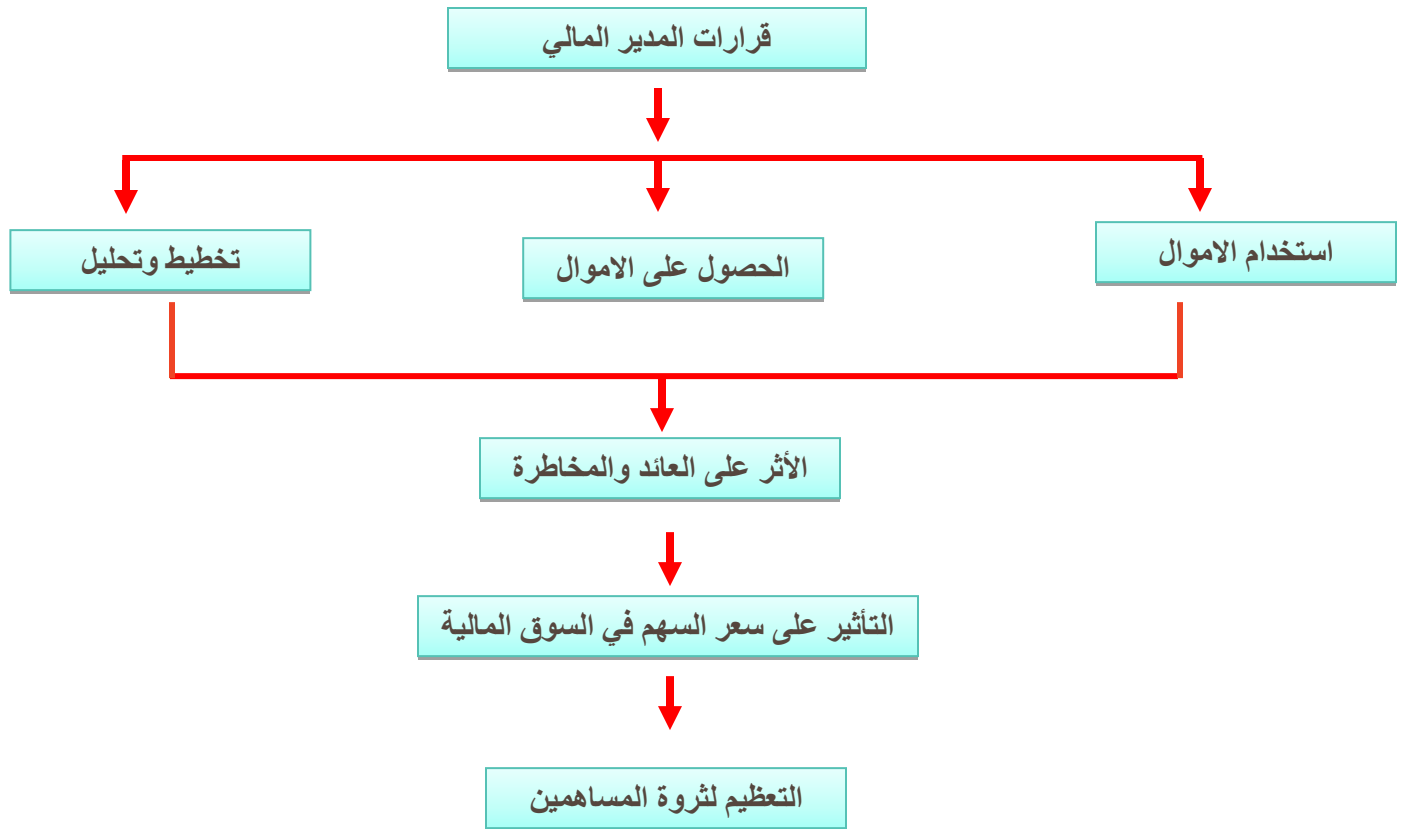
٣- **مقسوم الأرباح:** ان قرار التمويل والاستثمار يحددان التدفقات النقدية التي يتوقع المساهمون الحصول عليها و التدفقات النقدية تعني صافي الدخل الذي تحققه الشركة والذي يعود للمساهمين . وهنا تظهر الوظيفة الثالثة وهي قرار المقسوم / هو توزيع صافي الدخل الذي حققته الشركة او جزءا منه على المساهمين.

ويعتبر قرار المقسوم اهم القرارات المالية في الشركة لعلاقته المباشرة بالمساهمين وانعكاسه على سعر السهم في السوق المالية من حيث الاحتجاز (الأرباح المحتجزة) هي احد مصدري التمويل بالملكية وتعني ان لدى الشركة استثمارات رابحة محتجزة او التوزيع (الأرباح الموزعة) هي التدفق النقدي الذي يحصل عليه المساهمون كعائد على استثمارهم في اسهم الشركة

ب- **مهام ودور المدير المالي: (المدير المالي):** هو الشخص المسؤول بجدارة عن تنفيذ الوظائف المالية والقرارات الإدارية العليا هي مجال اهتمامه . ومهامه هي:

- ١- الحصول على الأموال من خلال تخطيط الاحتياجات والتنبؤ بها ومراقبتها .
- ٢- تخصيص الأموال من خلال حجم ونوع تكنولوجيا المنشأة ،مجال النمو ،العائد والمخاطر
- ٣- تخطيط الأرباح والتأكد من انسجامها مع الأهداف وتخطيط مراقبة الأسعار والكلف واختيار الخطوط الإنتاجية
- ٤- التعامل مع السوق المالية من خلال فهم واستيعاب عملياتها.

دور المدير المالي في تحقيق هدف المنشأة



رابعا : اهداف الإدارة المالية:

أ- تعظيم الأرباح مقابل تعظيم قيمة المنشأة:

- ١- تعظيم اجمالي الأرباح: هذا الهدف لم يعد كافيا لتعدد انواعه مثل صافي الربح ، مجمل الربح ، ربح قصير الاجل وطويل الاجل فضلا عن مصاحبة الأرباح للمخاطرة او العكس.
- ٢- تعظيم ربحية السهم الواحد : يتوجب على المدير المالي الاخذ بنظر الاعتبار ربحية السهم بدلا من تعظيم الأرباح الا ان هذا المعيار يحتوي على عدة نقاط ضعف منها (ان هناك شركة راس مالها ٥٠٠٠٠٠٠ الف دينار وسعر سهمها = ١ دينار قامت هذه الشركة بإنشاء مشروع إضافي قيمته ٥٠٠٠٠٠٠ الف دينار الناتجة من اصدار اسهم جديدة علما أن الأرباح في الحالة الأولى كانت ٥٠٠٠٠٠٠ الف دينار وفي الحالة الثانية ٧٥٠٠٠٠٠ الف دينار فيمكن استخراج ربحية السهم من خلال الاتي:

- ربحية السهم في الحالة الاولى = صافي الدخل / عدد الاسهم = $٥٠٠٠٠٠٠ / ٥٠٠٠٠٠٠ = ١$
- عدد الاسهم في الحالة الثانية = $٥٠٠٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠٠$
- ربحية السهم في الحالة الثانية = صافي الدخل / عدد الاسهم = $٧٥٠٠٠٠٠ / ١٠٠٠٠٠٠٠ = ٠,٧٥$ نلاحظ من ذلك أن ربحية السهم قد انخفضت من (١) الى (٠,٧٥) دينار على اثر الزيادة في راس المال، كما أن ربحية السهم ترتبط بمسالتين مهمتينهما (التوقيت) نفرض ان لدينا مشروعين الأول يحصل على ربحية سهم ٤ دينار خلال اربع سنوات والثاني يحصل على ٢٠ دينار في السنة الخامسة يتبين من ذلك أن المشروع الثاني هو الأفضل ولكن عند احتساب القيمة الزمنية للنقود يتبين أن المشروع الأول هو الأفضل لان الحصول على دينار اليوم هو افضل من الحصول عليه في المستقبل

- ٣- المخاطرة: نفترض أن شخص استلم ١٠ دينار بدون مخاطرة والثاني استلم ١٥ دينار مع مخاطرة فإيهما افضل ؟ ان ذلك يعتمد على تفضيل الشخص للمخاطرة من عدمها

- ٤- تعظيم قيمة المنشأة: ان التوقيت والمخاطرة هما معيارين لا يفيان بالغرض وذلك لشمولهما بالمخاطرة المصاحبة لربحية السهم لذا يتوجب على المدير المالي الاخذ بنظر الاعتبار تعظيم قيمة المنشأة (ارتفاع سعر السهم) وهي تعكس تقييم السوق لنتائج ربحية الأسهم خلال التوقيت والمخاطرة.

- ب- تحقيق اهداف المدراء مقابل اهداف المساهمين: تتألف الشركة من المساهمين والمدراء مما ينتج عنه علاقة قد تكون ايجابية او سلبية ، فبعض الآراء التي تناولت تلك العلاقة ترى بأن المدراء يسعون الى تحقيق مصالحهم على حساب مصالح المساهمين ويرى البعض الاخر بان المدراء يسعون الى تحقيق مصالح الشركة

لأن تقدم الشركة سوف ينعكس إيجاباً على مصالح المدراء كالرواتب والمستحقات المدفوعة لهم لذا فإن هدف الإدارة المالية يكمن في تحسين العلاقة بينهما.

ت- **المساهمون والدائنون:** أن المشاريع الاستثمارية الأكثر مخاطرة تنفع المساهمين أكثر من الدائنين (حاملي السندات) حيث أن حاملي السندات يتعرضون إلى زيادة أسعار السندات مقابل انخفاض عوائد السندات وعندما تصبح هذه المشاريع الائتمانية أقل خطورة سوف يتساوى المساهمين والدائنين من ناحية الحصول على الفوائد

ث- **تحقيق أهداف المساهمين مقابل أهداف المدراء:**

١- **الحد الأقصى مقابل الارضاء:** يقصد بالحد الأقصى هو الحصول على أقصى نتيجة ممكنة أما الارضاء هو الحصول على نتيجة معقولة ومرضية، لذا يتوجب على الإدارة المالية تحقيق إرضاء المساهمين على أقل تقدير لأنها تتمكن مثلاً من تحقيق عوائد مرضية لهم وفي نفس الوقت تتجنب الاستثمارات ذات المخاطرة الكبيرة كما أن المساهمين يوزعون ثروتهم على عدد كبير من الشركات وأن خسارة إحدى الشركات يعني خسارة جزء قليل من ثروة المساهم.

ج- **المسؤولية الاجتماعية:** يقع على عاتق الشركات مسؤولية اجتماعية تتضمن تقديم منفعة وخدمة للمجتمع والسؤال هنا من هي الشركة التي تقوم بذلك وما هي مصادر الأموال فضلاً عن تحمل الشركة تكاليف إضافية يمكن الإجابة على هذه الأسئلة من خلال العلاقة بين الدولة والشركة المساهمة بحكم القانون المتفق عليه.

م/ الاشكال القانونية للشركات

١- **الشركات الفردية:** تعود ملكيتها لشخص واحد وهو مسؤول عن إدارة موجوداتها وتشمل الشركات المنضمة في القطاع الصناعي والزراعي والخدمي ::مزاياها::

أ- سهولة تأسيسها ب- انخفاض راس مالها ج- تخضع لضريبة الدخل الشخصية د- انخفاض أرباحها. عيوبها: أ- راس مالها محدد بقدرات المالك وتنتهي عند وفاة المالك ب- لا يمكن ادراجها مع شركات مدرجة في السوق

٢- **الشركات التضامنية :** تعود ملكيتها لشخص أو أكثر وفق عقد مبرم في الدائرة المختصة ومن أنواعها (أ- مكاتب المحاماة ب- التدقيق المحاسبي ج- العيادات) مزايا هذه الشركات هي:

أ- سهولة تأسيسها ب- الحصول على راس مال إضافي وعبوبها أ- الشركاء لا يستطيعون بيع حصصهم إلا بموافقة جميع الشركاء ب- تحمل الشركة في حالة دخول شريك جديد أو وفاة شريك

٣- الشركات المساهمة :وهي شركات تؤسس وفقا للقانون وتتمتع بشخصية معنوية منفصلة عن شخصية مالكيها ومساهميها من مزاياها : (أ- ارتفاع راس مالها واريابها ب- تكون في مجموعة من المساهمين والمالكين وبالتالي هم مسؤولون عن إدارة الشركة وتقسيم الأرباح فيما بينهم) عيوبها (أ-صعوبة تأسيسها ب-تخضع لضريبة دخل شخصية وضريبة دخل ج-تخضع لنظامين الأول النظام الداخلي والثاني العقد التأسيسي)

الفصل الثاني

الكشوفات المالية والتحليل المالي

الكشوفات المالية: هي تقارير مالية نظمت وفقا لقواعد محاسبية ومالية متعارف عليها وتتضمن بيانات مالية يستفاد منها في عمليات التحليل المالي لغرض قياس أداء الشركة في الماضي وتتجلى أهميتها في:

- أ- تجعل المصطلحات مألوفة ب- توضح مصادر الأموال واستخدامها واهم هذه الكشوفات هي:
 - ١- الميزانية العمومية:تستخدم لغرض قياس الوضع المالي للشركة في نهاية فترة معينة وتشمل الموجودات والمطلوبات ووفقا للمعادلة الاتية:
$$\text{الموجودات} = \text{المطلوبات} + \text{حق الملكية}$$
 - ٢- حساب الدخل :يبين مصروفات وايرادات الشركة والربح او الخسارة عند نهاية فترة معينة
 - ٣- الأرباح المحتجزة:وهي أرباح الشركة التي حققتها في نهاية فترة معينة وهي اما ان توزع على المساهمين او يقتطع جزء منها او يعاد استثمارها في الشركة وان زيادتها تؤدي الى رفع قيمة المنشأة ونستعرض الكشوفات المالية أعلاه كما في الجداول الاتية:

الميزانية العمومية للشركة الوطنية الصناعية المساهمة كما في ١٩٩٨/١٢/٣١

البيانات	الفقرات	البيانات	الفقرات
7200	المطلوبات وحق الملكية: ١-المطلوبات المتداولة: أ-حسابات دائنة وتشمل:	2500	الموجودات: ١- الموجودات المتداولة وتشمل: أ- نقد
5500	(أوراق دفع ١٠% ومستحقات أجور وإيجار الأراضي)	1000	ب- الاستثمارات القابلة للتداول وتشمل:(أوراق تجارية ومالية واذونات ضريبية
3000	ديون طويلة مستحقة	16000	ج- مدينون (أوراق قبض)
1400	مطلوبات أخرى	20500	د-المخزون
18000	مجموع المطلوبات المتداولة	40000	مجموع الموجودات المتداولة
27000	٢- المطلوبات طويلة الاجل سندات (١٢%) قروض	60300	٢-الموجودات الثابتة (الأراضي والمعدات والآلات)
45000	مجموع المطلوبات	81300	ناقص الاندثار المتراكم
6500	حق الملكية راس المال المصرح به(2000000) سهم القيمة الاسمية (5) دينار للسهم راس المال المصدر به (1300000) سهم	42000	صافي الموجودات الثابتة
13684	فضلة راس المال	82000	مجموع الموجودات
16816	الأرباح المحتجزة		
37000	مجموع حق الملكية		
82000	مجموع المطلوبات وحق الملكية		

كشف الدخل للشركة الوطنية الصناعية المساهمة في ١٩٩٨/١٢/٣١

١٩٩٨	الفقرات
١٢٠٠٠٠	الاياردات (صافي المبيعات)
٩٠٠٠٠	كلفة البضاعة المباعة
٣٠٠٠٠	مجمّل الربح
	نفقات التشغيل وتشمل:
٥٠٠٠	البيعية
٨٠٠٠	الادارية والتسويقية
١١٠٠	اندثار الموجودات الثابتة
١٦٥٠	الايجار
١٤٢٥٠	الارياح قبل الفوائد والضرائب
	نفقات الفوائد وتشمل:
٥٥٠	فوائد على اوراق الدفع
٣٦٠٠	فوائد على السندات
١٠١٠٠	صافي الدخل قبل الضريبة
٣٤٣٤	الضريبة ٣٤%
٦٦٦٦	صافي الدخل

كشف الارياح المحتجزة للشركة الوطنية ١٩٩٨/١٢/٣١

رصيد الارياح المحتجزة في ١٩٩٧/١٢/٣١

هو نفسه في ١٩٩٨/١/١

١٢٧٥٠

يضاف صافي الدخل

٦٦٦٦

المجموع

١٩٤١٦

ناقص الارياح الموزعة للمساهمين

٣٦٠٠

الارياح المحتجزة في ١٩٩٨/١٢/٣١

١٦٨١٦

التحليل المالي

التحليل المالي: عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم أداء المنشأة في الماضي والحاضر و الارتقاء به مستقبلا يعتمد على قائمتي الدخل والميزانية وتستفاد منه الإدارة والمالكون والدائنون والمجهزون ويشمل التحليل المالي ثلاثة مراحل :

التهيئة: هي تحديد الأهداف من التحليل المالي وتجميع الكشوفات المالية فتحليل الكشوفات يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

الحساب والتعبير: عندما تحدد الأهداف تتحدد الأساليب التي تكشف وضع المنشأة ومن هذه الأساليب هي النسب المالية والتحليل العمودي والافقي.

التقييم: وهي تحدد أهمية التحليل المالي من خلال مقارنة نتائج التحليل مع المعايير المناسبة .

تحليل النسب المالية: وهوالإداةالمستخدمة في التحليل المالي للكشوفات المالية ويعد التوحيد لمقاييس معيارية البيانات المالية من خلال تحويل الأرقام المالية التي تضمنتها الميزانية العمومية والدخل الى نسب ومن هذه النسب:

أ- نسب السيولة :تقيس نسبة السيولة الملائمة المالية في المدى الزمني أي مقدرة الشركة على تسديد الالتزامات قصيرة الاجل وعدم وجود سيولة كافية يؤدي لمخاطرة عالية

$$\text{ب-نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} = \frac{18000}{40000} = 2,2 \text{ مرة}$$

المتوسط الصناعي=2 مرة

يتبين بأنها اعلى من متوسط (المعيار) وتشير الى إمكانية الشركة من تسديد التزاماتها

$$\text{النسبة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة- المخزون}}{\text{مطلوبات متداولة}} = \frac{20500-40000}{18000} = 1,8 \text{ مرة المتوسط الصناعي} = 1,25$$

ادنى وبالتالي لا تواجه الشركة مشكلة السيولة

٢- نسب النشاط وإدارة الموجودات لتعيين الكفاءة التي تستخدم بها الشركة الموجودات من خلال المقارنة بين مستويات المبيعات و الاستثمار في الموجودات ومنها:

$$\text{أ - دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{حسابات مدينة}}{\text{صافي المبيعات}} = \frac{120000}{16000} = 7,5 = \text{مرة}$$

يتبين أن السعر اعلى لان معيار الصناعي ١٠,٤ وان انخفاض نسبته تعني أن السياسة الائتمانية للشركة متساهلة قياسا بالشركات الأخرى وان انخفاض هذه النسبة يأتي من انخفاض المبيعات او زيادة مدينون.

$$\text{ب- فترة التحصيل : تشير الى عدد الأيام اللازمة لتحويل الحسابات المدينة الى نقد} \\ \text{معدل فترة التحصيل} = \frac{360 \text{ يوم}}{48 = \text{يوم معيار صناعي (34)}} = 7,5$$

ان المعيار الصناعي اكبر وهذا يدل على مشكلة تأدية الائتمان او تحصيل الحسابات المدينة

$$\text{ج- دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}} = \frac{12000}{42000} = 2,86 = \text{مرة} \\ \text{معيار 35 مرة}$$

النسبة اقل وهذا يعني أن الشركة لا تستخدم الموجودات الثابتة بشكل فعال أي لا تنتج مبيعات تتناسب مع حجم الاستثمار من موجوداتها الثابتة

$$\text{د- دوران الموجودات} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الموجودات}} = \frac{120000}{82000} = 1,46 = \text{مرة} \\ \text{المعدل الصناعي} = 2 \text{ مرة}$$

هذا يعني ان الشركة تنتج 1,46 دينار صافي مبيعات من كل دينار مستثمر في جميع الموجودات

٢- نسب إدارة المديونية : هي مدى استخدام الديون في التحليل المالي للشركة وزيادة الإقراض تدل على ان الشركة مرفوعة بشكل كبير.

$$\text{أ- نسب المديونية} = \frac{\text{مجموع المطلوبات}}{\text{مجموع الموجودات}} = \frac{82000}{45000} = 0,55 = 55\%$$

المعيار الصناعي = 0,45 = 45%

ان المعيار الصناعي اقل وهذا يعني أن الشركة ستواجه صعوبات في الحصول على تمويل مستقبلا

$$\text{ب- نسبة مديونية} = \frac{\text{مطلوبات}}{\text{حق الملكية}} = \frac{45000}{37000} = 1,2 = 120\%$$

معدل صناعي = 10,80 = 80%

يعني ان الدائنين يساهمون بمقدار 1,2 كتمويل عن كل دينار يساهم به المالكون وان الشركة تزيد المعدل عن المعدل الصناعي ما يعرضها الى نفقات تمويلية عالية
الأرباح قبل فوائد الضرائب + الإيجارات

$$\text{ج- نسبة تغطية الالتزامات الثابتة} = \frac{\text{الفوائد + الإيجارات + دفعات تسديد الدين + مقسوم كل منها}}{\text{نسبة الضريبة}}$$

$$1,5 = \frac{14250 + 1650}{(3000) + 1650 + 4150} = \frac{15900}{9800} = 1,5$$

مقدرة الشركة على مواجهة التزاماتها المالية
الثابتة الأخرى كالفوائد و الإيجار وسندات دين
مستحقة ومقسوم الأسهم الممتازة

المعيار الصناعي = 2,5

انخفاض النسبة يدل على انخفاض هامش الأمان بالنسبة لدائني الشركة
٣- نسبة الربحية: تبين قدرة الشركة في توليد الأرباح من الموجودات والمبيعات وحقوق الملكية والأرباح
هي مقياس لفعالية الشركة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية وتشمل :

$$أ- \text{نسبة هامش إجمالي الدخل} = \frac{\text{الدخل الإجمالي}}{\text{صافي المبيعات}} = \frac{30000}{30000} = 0,25$$

المعيار الصناعي = 0,26

ان نسبة ٢٥% تعني أن كل دينار من المبيعات ينقص ٢٥% بعد طرح كلفة المبيعات المباعة وهي تقل عن
المعيار الصناعي وهذا يدل على أن هامش الأمان بالتسعير لكلف الإنتاج هي مماثلة للشركات الصناعية

$$ب- \text{هامش الدخل التشغيلي} = \frac{\text{الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} = \frac{14250}{120000} = 0,12$$

المعيار الصناعي = 15%

ان الشركة حققت صافي دخل ١٢% لكل دينار من المبيعات ، اما الانخفاض فيشير الى ارتفاع
التكاليف التشغيلية للشركة

$$ج - \text{نسبة هامش صافي الدخل} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}} = \frac{6666}{120000} = 5,05\%$$

وهذا يعني ان كل دينار يحقق ٥,٠٥ أرباح وهي نسبة منخفضة وهذا يدل على ان مبيعات الشركة
منخفضة والتكاليف مرتفعة او الاثنين معا

د- **معدل الفائدة على الاستثمار : ويسمى العائد على الموجودات** ويقاس الكفاءة الكلية للإدارة في
تحقيقها للأرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الموجودات}} = \frac{6666}{82000} = 8\% \text{ المعدل الصناعي} = 12\%$$

يتبين أن النسبة منخفضة وهذا يتطلب من الشركة أما زيادة نسبة هامش الدخل أو زيادة المبيعات

هـ- **معدل العائد على حق الملكية** : يقاس معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}} = \frac{6666}{37000} = 18\% \text{ المعدل الصناعي} = 22\%$$

ان الانخفاض يعود الى عدم استخدام الشركة للقروض بشكل واسع

نسب التقويم: وتسمى نسب السوق المالية وهي ذات أهمية لحملة الأسهم والمستثمرين ومحلي المصارف والأسواق وتشمل هذه الأسهم

$$\text{أ- ربحية السهم الواحد} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الأسهم العادية}} = \frac{6666}{1300000} = 5,13 \text{ دينار}$$

المعيار الصناعي = 5,5
وتقترب ربحية سهمها من المعيار الصناعي

ب- نسبة السعر الجاري للسهم في السوق الى ربحية السهم Price-earnings (p/e) ratio

تقيس هذه النسبة السعر الذي يكون المستثمر في السوق مستعد لدفعه بالدينار الواحد لربحية السهم فاذا كان سعر عالي الربحية يساوي ١٥ دينار فهذا يعني ان سعر السهم في السوق يباع بعشرة اضعاف ربحيته

$$\text{نسبة سعر الى ربحية} = \frac{\text{سعر السهم في السوق}}{\text{ربحية السهم}} = \frac{35}{5,13} = 6,8 \text{ مرة}$$

تدل النسبة الأولى على ان السوق مستعد لدفع ٧ دينار بالدينار الواحد من أرباح الشركة في حين انه مستعد لدفع ١٢ دينار لأرباح الشركات الأخرى من الصناعة وان انخفاض النسبة يدل أن المستثمرين لم يقيموا الشركة بسعر عالي مثل الشركات الأخرى

ج- القيمة الدفترية للسهم: تعبر عن القيمة المحاسبية للسهم أي نصيب السهم من رأس المال المدفوع وعلاوات الإصدار الناتجة من زيادة رأس المال عن طريق إصدار اسهم جديدة تفوق القيمة الاسمية

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{عدد الأسهم المصدرة}} = 28,46 \text{ مرة}$$

المعدل = 46,5 مرة

تدل على انخفاض القيمة الدفترية للسهم قياسا بالقطاع

د- المقسوم النقدي للسهم: يقيس الربح الموزع للسهم من صافي الدخل الجاري المتحقق عن استثمار المالكين في سهم الشركة

=

مج المقسوم النقدي 2600

$$\text{المقسوم النقدي للسهم} = \frac{\text{عدد الأسهم العادية}}{1300} = 2 \text{ دينار}$$

المعيار الصناعي = 1,1 دينار يعني ان الشركة توزع مقسوم نقدي اعلى من كل الشركات

معدل العائد على الاستثمار ف السهم : يقيس معدل الدخل الذي يحققه المستثمر من توظيف أمواله في السهم العادي لمدة سنة.

سعر البيع - سعر الشراء + المقسوم النقدي

معدل العائد على الاستثمار في السهم =

سعر الشراء

$$15\% = \frac{2+32-35}{2+32-35} \\ \text{متوسط} = 20\%$$

معدل العائد منخفض قياسا بالصناعة بالرغم من توزيعها مقسوم عالي وقد يتعلق الامر بالفرص المستقبلية لنمو الشركة.

نسب النمو: تقيس مدى التوسع والتقدم الذي تحققه الشركة على مر الزمن

$$19 = \frac{10,000}{110,000} \frac{110,000 - 120,000}{110,000} \frac{X_0 - X_1}{X_0} = \text{نسبة النمو}$$

X قد تكون مبيعات او تكاليف او ارباح او دخل او موجودات الخ.... أي ان المبيعات ازدادت بنسبة 19%

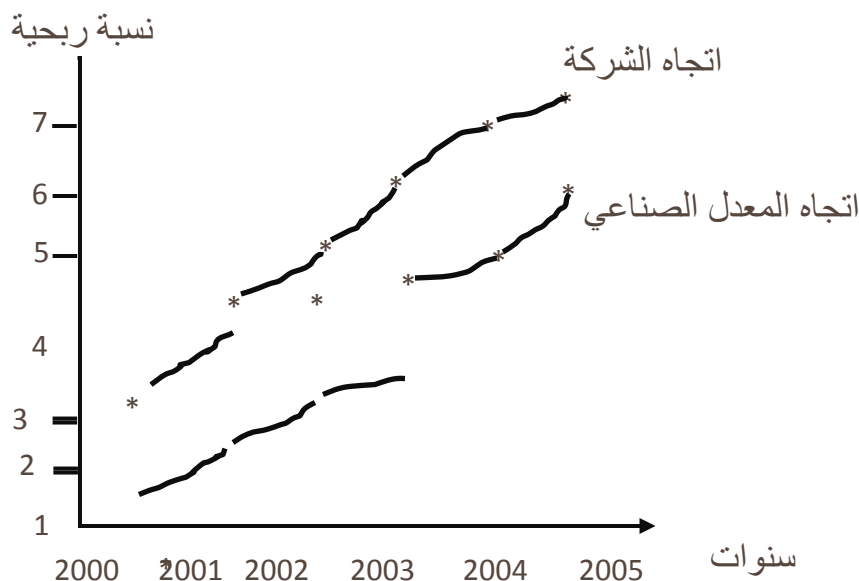
تمرین خارجی

حل التمرين

م/ تحليل الاتجاه

يسمى تحليل السلاسل الزمنية والذي يقيس أداء الشركة على من الزمن، ن التحليل المالي عن طريق النسب المالية بنسبة واحدة قد لا يعطي حكم دقيق عن الأداء فربما يكون أداء الربحية لشركة معينة جيد في سنة ما ولكنه يمثل تراجع بالمقارنة مع السنوات الأخرى ولتوضيح تحليل الاتجاه تقارن النسب المالية مع اتجاه المعدل الصناعي الذي تنتمي اليه الشركة على الرسم البياني وكما في ادناه:

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
نسب ربيحة لشركة معينة	3,2	4,3	5,4	6,5	7,0	7,5
اتجاه المعيار الصناعي	2,2	3,3	4,2	4,6	5,0	6,0



يتبين ان تطور اتجاه النسبة لسيولة الربحية للشركة اخذة بالارتفاع قياسا بتحليل اتجاه الصناعة

م/ كشف مصادر واستخدام الأموال

هو أداة تحليلية يستخدمها المحلل المالي في تقييم أداء الموقف الحالي للشركة او هو كشف لمجرى الأموال (مصار و استخدامات) خلال فترة معينة وتبين التغيرات في الوضع المالي ويتطلب اعداد الكشف ميزانيتين عموميتين (ميزانية اول المدة و اخر المدة) او ميزانيتين متتاليتين واحيانا يضاف كشف الدخل وتعرف مصادر

الاموال بالزيادة في المطلوبات او النقص في الموجودات وتعرف استخدام الأموال بالزيادة في الموجودات او النقص في المطلوبات ويتم تحليل كشف المصادر بالطريقتين ادناه :-

الأولى: التغير بالموقف النقدي و وفق المعادلة : ملاحظة هنا يستثنى النقد من المعاملة كمصدر او استخدام

تغيير النقد = مصادر الأموال - الاستخدامات

وتتضمن هذه الطريقة القاعدة الاتية:

١- مصادر الأموال وتشمل:

أ- نقص الموجودات المتداولة والثابتة

ب- زيادة المطلوبات المتداولة والطويلة الاجل

ت- زيادة حق الملكية ، اصدار اسهم عادية وممتازة ، زيادة أرباح محتجزة

٢- استخدام الأموال:-

أ- زيادة الموجودات المتداولة والثابتة

ب- نقصان او انخفاض المطلوبات المتداولة والطويلة الاجل

ت- انخفاض حق الملكية ، إعادة شراء الأسهم العادية والممتازة ، انخفاض الأرباح المحتجزة

ويستطيع المحلل المالي في ضوء هذه المعلومات ان يقرر اذا ما كانت الشركة تتبع سياسة تمويلية سليمة من

عدمها والجدول الاتي يوضح الحل بالطريقة الأولى :

مع احتساب اندثار الموجودات الثابتة مصدرا للأموال حيث انها تكلفة غير نقدية بطرحها من الأرباح ولكنه لا

يدفع لاي جهة خارج الشركة وبالتالي يبقى جزء من التمويل الداخلي للشركة :

مقارنة بين ميزانيتين عموميتين للشركة الوطنية وتصنيف مصادر واستخدامات الأموال
(الف دينار)

مفردات الميزانية	31/12/1997	31/12/1998	مصدر	استخدام
الموجودات المتداولة				
النقد	3000	2500	500	
الاستثمارات المؤقتة	1300	1000	300	
مدينون	12000	16000		4000
مخزون	18700	20500		1800
مج موجودات متداولة	35000	40000		
اجمالي الموجودات الثابتة	53200	60300		7100
(-) الاندثار	(17200)	(18300)	1100	
صافي الموجودات الثابتة	36000	42000		
مج الموجودات	71000	82000		
المطلوبات وحق الملكية				
المطلوبات المتداولة				1500
دائنون	6000	7200	1200	
أوراق دفع 10%	7000	5500		1500
مستحقات	700	900	200	
ديون طويلة الاجل	3000	3000		
مطلوبات متداولة أخرى	1200	1400	200	
مج	17900	18000		
المطلوبات طويلة الاجل				
سندات 12%	30000	27000		3000
مج مطلوبات	47900	45000		
حق الملكية				
راس المال المصرح به (2000000)				
راس مال مدفوع	5000	6500	1500	
فضلة راس المال	5350	1368	8334	
الأرباح المحتجزة	12750	16816		
مج حق الملكية	23100	37000		
مج مطلوبات وحق الملكية	71000	82000		

الطريقة الثانية : تساوي المصادر مع الاستخدامات وفقا للمعادلة

مجموع المصادر = مجموع الاستخدامات

في هذه لن يستثنى النقد ويعامل اما مصدر او مستخدم حسب القاعدة التي تنطبق على الموجودات وتكمن أهمية الكشف عن ماهية المصادر التي استخدمت في تمويل الموجودات والاهمية النسبية لكل مصدر ، أي الموجودات استحوذت على نسبة عالية من الأموال وبعد اعداد الجدول بالطريقة الأولى ننتقل الى الطريقة الثانية مع عدم ادراج الأرباح المحتجزة كمصدر للتمويل لانها تدخل ضمن رقم صافي الدخل والجدول الاتي يوضح المفردات التي يؤخذ بها عند الاخذ بالطريقة الثانية وهي :

مصادر الأموال	استخدام الأموال
١- صافي الدخل	١- المقسوم النقدي
٢- الاندثار السنوي	
٣- انخفاض رأس المال العامل (موجودات متداولة - المطلوبات المتداولة)	٢- زيادة رأس المال العامل (موجودات متداولة - مطلوبات متداولة)
٤- انخفاض اجمالي الموجودات الثابتة	٣- زيادة اجمالي الموجودات الثابتة
٥- زيادة رأس المال	
٦- زيادة المطلوبات طويلة الاجل	٤- نقص مطلوبات طويلة الاجل

وبالاعتماد على الطريقة الأولى يمكن ان نعمل كشف الأموال وفق الطريقة الثانية مع الاخذ بنظر الاعتبار تلك المفردات:

كشف مصادر واستخدام الشركة الوطنية لسنة 1998
(الف دينار)

المصادر و الاستخدامات		المبلغ الاجمالي	%
مصادر الأموال			
صافي الدخل		6666	33,3
الاندثار السنوي		1100	5,5
انخفاض صافي رأس المال العامل			
النقص بالنقدية	500		
النقص بالاستثمار المؤقت	300		
زيادة الدائنين	1200		
زيادة المستحقات	200		
زيادة المطلوبات المتداولة	200		
مج انخفاض صافي رأس المال		2400	12
زيادة رأس المال المكتتب به		1500	7,5
زيادة () رأس المال		8334	41,6
مج مصادر الأموال		20000	100
استخدامات الأموال			
مقسوم الأرباح النقدية		2600	15.2
زيادة صافي رأس المال العامل			
زيادة المدينون	4000		
زيادة المخزون	1800		
نقص أوراق دفع	1500		
مج زيادة رأس المال العامل		7300	42.9
زيادة الموجودات الثابتة		7100	41.7
مج استخدامات الأموال		17000	100

تمرین خارجی